جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة : دكتوراة حديث

المادة : تاريخ العراق الملكي

عنوان المحاضرة : نوري السعيد والمعاهدة العراقية البريطانية

مدرس المادة : أ.د . انس عبدالخالق عايد .

العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

نوري السعيد والمعاهدة العراقية البريطانية :

في ٢٣ آذار ١٩٣٠ شكل نوري السعيد وزارته الأولى ، بناء على تكليف الملك والمندوب السامي البريطاني ، وبذلك افتتح السعيد باكورة هيمنته على سياسة العراق حيث تولى الحكم ، منذُ ذلك التاريخ ، وحتى سقوط النظام الملكي إثر قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، مشكلاً ١٤ وزارة ، ولعب خلالها دوراً خطيراً في حياة البلاد السياسية ، واشتهر بإخلاصه التام للإنكليز ، وبحملات القمع التي مارسها ضد أبناء الشعب ، والمراسيم الجائرة التي كان يصدرها لكي يسكت أفواه المواطنين وقوى المعارضة العراقية ، مستخدماً كل الوسائل والسبل المخالفة للدستور .

شكل نوري السعيد وزارته الأولى في ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، وجاءت على الوجه التالي :

١ ـ نوري السعيد ـ رئيساً للوزراء، ووزيراً للخارجية .

٢ ـ جميل المدفعي ـ وزيراً للداخلية .

٣ ـ علي جودت الأيوبي ـ وزيراً للمالية .

٤ ـ جمـال بابان ـ وزيراً للعدل .

٥ ـ جعفر العسكري ـ وزيراً للدفاع .

٦ ـ جميل الراوي ـ وزيراً للأشغال والإسكان .

٧ ـ عبد الحسين الجلبي ـ وزيراً للمعارف .

أعلن نوري السعيد أن أمام وزارته مهمة التفاوض مع بريطانيا لعقد معاهدة جديدة على أساس الاستقلال ، ودخول العراق إلى عصبة الأمم ، لكن حقيقة الأمر أن حكومة نوري السعيد جاءت لفرض معاهدة ١٩٣٠ الجائرة على العراق .

المفاوضات العراقية البريطانية :

بدأت المفاوضات العراقية البريطانية حول عقد معاهدة جديدة ، في ٣١ آذار ١٩٣٠ وقد ترأس الوفد البريطاني المندوب السامي السير [هيمفريز]، وضم الوفد مساعده [الميجر يونك] و [المستر ستاجر] ،فيما كان الوفد العراقي برئاسة [الملك فيصل]، وعضوية [نوري السعيد] و [جعفر العسكري] و[رستم حيدر] ، وقد لعب الملك دوراً بارزاً في المفاوضات ، وكانت الحكومة تصدر كل يوم بياناً مقتضباً حول مجرى المفاوضات ، دون الدخول في التفاصيل ن حتى جاء يوم ٨ نيسان ١٩٣٠ حين صدر بيان عن الحكومة يقول :

لقد تم الاتفاق بين المتفاوضين على ما يلي :

١ ـ إن المعاهدة التي تجري المذاكرة حولها الآن ستدخل حيز التنفيذ، عند دخول العراق في عصبة الأمم .

٢ ـ إن وضع العراق ،كما هو مصرح في المعاهدة ،سيكون وضع دولة مستقلة حرة

٣ ـ عند دخول المعاهدة الجديدة حيز العمل ستنتهي حالاً جميع المعاهدات والاتفاقات الموجودة ما بين العراق وبريطانيا العظمى ، والانتداب الذي قبله صاحب الجلالة البريطانية سينتهي بطبيعة الحال .

لقد لعب نوري السعيد دوراً أساسياً في عقد المعاهدة الجديدة ، بالنظر للثقة الكبيرة التي أولاها البريطانيون له ، والاطمئنان إليه، وكذلك ثقة الملك فيصل .كان الشعب العراقي يدرك أن المفاوضات لن تطول ، وهذا ما كان ، فقد أعلن بيان رسمي للحكومة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ عن توقيع معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى تنفذ حال قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ، وأن المعاهدة ستنشر في بغداد ولندن في وقت واحد يتفق عليه الطرفان .

نوري السعيد يحل المجلس النيابي :

بعد أن أتمت الحكومة عقد المعاهدة مع بريطانيا أصبحت أمامها مهمة تصديقها من قبل مجلس النواب ، وبالنظر لأن نوري السعيد لم يكن

يستطيع ضمان الأغلبية في المجلس القائم آنذاك ، فقد أقدم على تعطيل جلسات المجلس ،ثم طلب من الملك إصدار الإرادة الملكية بحله ، على الرغم أنه لم يمضِ على انتخابه سوى خمسة أشهر وإجراء انتخابات جديدة ، يستطيع من خلالها نوري السعيد تحقيق أغلبية في المجلس الجديد ، وتم له ما أراد،وصدرت الإرادة الملكية بحله تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة.

أما نوري السعيد فقد غادر إلى لندن لاستكمال المحادثات حول الاتفاقيتين، العسكرية والمالية ، وحول تعديل اتفاقية امتياز النفط .

وفي ١٨ تموز سلم ملاحظ المطبوعات نص المعاهدة الموقعة بالأحرف الأولى إلى الصحفيين ، وتم نشرها في اليوم التالي ١٩ تموز ، وأحدث نشرها هيجاناً وغلياناً شعبياً عارماً ، وأخذت برقيات الاحتجاج تنهال على الحكومة والصحافة ، منددة بنوري السعيد ، وبالمعاهدة ، وبالإمبريالية البريطانية ، فقد جاءت المعاهدة دون إجراء أي تغير جوهري يمس الهيمنة البريطانية على مقدرات العراق ، بل لتكريس هذه الهيمنة لسنين طويلة ، وتقييد العراق بقيود جديدة .

وأدان الكثير من السياسيين من الفئة الحاكمة نفسها هذه المعاهدة ، وأعلنوا رفضهم لها ، فقد قال رشيد عالي الكيلاني :

{ إن أقل ما يقال عن هذه المعاهدة أنها استبدلت الانتداب الوقتي باحتلال دائم وأضافت إلى القيود والأثقال الحالية قيوداً، واثقالاً أشد وطأة } .

وقال ياسين الهاشمي : { لم تضف المعاهدة شيئاً إلى ما كسبه العراق بل زادت في أغلاله ، وعزلته عن الأقطار العربية ، وباعدت ما بينه وبين جارتيه الشرقيتين وصاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال ،ورجائي من أبناء الشعب أن لا يقبلوها}.

وقال حكمت سليمان :

{ المعاهدة الجديدة تضمن الاحتلال الأبدي ، ومنحت بريطانيا امتيازات دون عوض أما ذيولها المالية ، فإنها تكبد العراق أضراراً جسيمة دون مبرر } .

وقال محمد رضا الشبيبي : { إنني أرتئي رفض المعاهدة وملحقاتها لأنها حمّلت العراق الكثير من المغارم والتبعات ولم يكسب مقابل ذلك حقاً جديداً من الحقوق ، في حين حصل الجانب الأخر على امتيازات وحقوق جديدة } .

وقال عبد العزيز القصاب :

{ إن المعاهدة لا تلبِ رغبات الشعب ، وجاءت هادمة لكل الجهود التي بذلت لتخفيف وطأة المعاهدات السابقة وأنا ارفضها ، ويرفضها الشعب } .

وقال حمدي الباجه جي :

{ إن المعاهدة الجديدة تجعل كابوس الاستعمار البريطاني دائماً ومستمراً}.

وقال يوسف غنيمة :

{إن المعاهدة لا تتفق والاستقلال التام،ورغبات الشعب وليست في مصلحة البلاد}.

وقال كامل الجادرجي :

{ إن نتيجة هذه المعاهدة وذيولها،حماية بريطانية شديدة الوطأة ،واحتلال دائم }

لكن المؤسف أن كل أولئك الساسة ، عدا الأستاذ كامل الجادرجي ، قد تنكروا لأقوالهم ، واشتركوا في الوزارات التالية ، ونفذوا بنود المعاهدة ، وبلعوا تعليقاتهم حولها ،لكن أكثر الشخصيات الوطنية عنفاً في مقاومة المعاهدة ،كان القائد الوطني البارز جعفر أبو التمن ، زعيم الحزب الوطني ، الذي بعث بمذكرة باسم الحزب إلى كل من ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفرنسا، وإيطاليا ، وإيران ، وتركيا، وإلى عصبة الأمم ، في ١ تشرين الأول ١٩٣٠ ، أدان فيها أسلوب تأليف حكومة نوري السعيد ، والأساليب اللادستورية التي أقدم عليها ، بتأجيل جلسات المجلس النيابي ومن ثم حله ، دون أن يمض عليه خمسة أشهر ، وقيامه بتعطيل اكثر من ٢٠ صحيفة سياسية ، وإحالة عدد من المحررين الصحفيين إلى المحاكم ، ومنع الحكومة للاجتماعات العامة ، وكمّ أفواه الشعب، وعقد معاهدة جائرة يرفضها الشعب لأنها تصب في خدمة الأغراض الاستعمارية البريطانية ،

وإجراء انتخابات مزورة ، لفرض المعاهدة التي رفضها الشعب ، وقواه الوطنية ،وإن الحزب الوطني الذي أيدت سياسته أكثرية الشعب يعتبر هذه المعاهدة ملغاة وباطلة } .

نوري السعيد يزور الانتخابات :

بعد أن حلت الحكومة مجلس النواب ، أعلنت عن إجراء انتخابات جديدة في ١٠ تموز ١٩٣٠ ، وبدأت الحملة الانتخابية ، وشرعت القوى الوطنية تهيئ نفسها لخوضها من أجل إسقاط المعاهدة ، ولكن الحكومة أخذت تمارس الضغوط ، والتزوير والتهديدات لصالح مرشحيها ، مما دفع بالقائد الوطني [جعفر أبو التمن] إلى إصدار بيان بمقاطعة الانتخابات، بعد أن أدرك أن نوري السعيد سوف يأتي بالمجلس الذي يريده هو لا الشعب ، وبالفعل فقد جرت الانتخابات في ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٠ في جو مشحون بالإرهاب ، فقد استلم نوري السعيد بنفسه وزارة الداخلية وكالة يوم ١٠ تشرين الأول، لكي يشرف بنفسه على الانتخابات ، ويمارس ضغوطه وإرهابه ، وأساليبه القمعية لإجبار المنتخبين الثانويين على انتخاب مرشحي الحكومة كما أجرى قبل الانتخابات ، تنقلات واسعة بين رؤساء ، وكبار الموظفين الإداريين ولاسيما بعد أن رشح العديد من الشخصيات المعارضة للانتخابات ، وأخذت تزاحم مرشحي الحكومة، لكن نوري السعيد استطاع أن يخرج بمجلس جديد له فيه ٧٠ مقعداً من أصل ٨٨ ، وبذلك ضمن لنفسه إمكانية تصديق المعاهدة التي وقعها بالحرف الأولى .

وقبل أن يعرض نوري السعيد معاهدته المشؤومة على مجلس النواب لجأ إلى تأليف حزب سياسي له ضم العناصر التي رشحها في الانتخابات لتكون سنداً له في تصديق المعاهدة فكان [حزب العهد] .

وفي ٤ تشرين الأول ١٩٣٠ أتخذ مجلس الوزراء قراراً بالموافقة على المعاهدة ، وتم دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع ، في ١٦ تشرين الأول ، واتخذ نوري السعيد احتياطات أمنية واسعة النطاق حول بناية المجلس الجديد في بناية جامعة[آل البيت]، التي ألغاها عند تشكيله لوزارته ، والواقعة في الأعظمية ، حيث أصدر قراراً بضمها إلى حدود أمانة العاصمة ، حيث ينص الدستور على أن يكون مقر مجلس النواب في العاصمة .

وفي اليوم المقرر لمناقشة المعاهدة من قبل مجلس النواب ، تقدم نوري السعيد إلى المجلس بالاقتراح التالي :{ لما كانت نصوص المعاهدة مع بريطانيا المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ قد نشرت للرأي العام منذ مدة طويلة ، وكانت انتخابات مجلس النواب قد جرت على أساس استفتاء الشعب فيها اقترح على المجلس الموقر أن يوافق على المذاكرة فيها بصورة مستعجلة } .

وقد تمت الموافقة على الاقتراح من قبل رئيس المجلس ، و تم طرح المعاهدة ، بعد نقاش للمعارضة دام ٤ ساعات ، للتصويت عليها ، وقد صوت إلى جانب المعاهدة ٦٩ عضواً ضد ١٣ ، وتغيب ٥ أعضاء عن الحضور، وسط هياج وصياح المعارضة المنددة بالمعاهدة .

لم يبق أي عائق أمام نوري السعيد لتصديق المعاهدة فالملك فيصل كان يرأس الوفد المفاوض أثناء عقد المعاهدة ، ومجلس الأعيان يعيينه الملك ، ويعمل بأمره .

أما المعارضة فقد أبرق أقطابها المعروفين السادة جعفر أبو التمن ،وناجي السويدي وياسين الهاشمي ، إلى سكرتارية عصبة الأمم ، يحتجون على بنود المعاهدة التي لا تضمن للعراق استقلالاً حقيقياً ، وتفسح المجال لبريطانيا باستغلال البلاد حسب ما تقتضيه أغراضها .